International Crisis Group
WORKING TO PREVENT CONFLICT WORLDWIDE

خطوات نحو تحقيق الاستقرار على حدود سورية الشمالية

إحاطة حول الشّرق الاوسط رقم 49
اسطنبول/القامشلي/بروكسل، 8 نيسان/أبريل 2016. ترجمة من الإنكليزية

خطوات نحو تحقيق الاستقرار على حدود سورية الشمالية

I. لمحة عامة

على جانبي الحدود السورية التركية، ثمة استراتيجيات متصلبة تدفع نحو المزيد من التصعيد والاتساع في صراع خطير. تواجه تركيا في الوقت نفسه تمرداً مسلحاً عنيداً لحزب العمال الكردستاني وتقدماً في سورية تحققه مجموعات مرتبطة بحزب العمال الكردستاني مثل وحدات حماية الشعب. إذا استمر الحال على هذا المنوال، فإن النتائج المرجَّحة تشمل المزيد من سفك الدماء في جنوب شرق تركيا، وضربة كبيرة للاقتصاد التركي وتوسّع عدم الاستقرار العنيف إلى المناطق الهادئة حتى الآن في غرب تركيا وشمال شرق سورية. تنظيم الدولة الإسلامية، الحريص دائماً على اغتنام فرص الفوضى، لديه الحافز والقدرة اللذان يمكنانه من ترتيب ذلك. المثير للقلق على نحو خاص ليس فقط احتمال نشوء اضطرابات أكبر في منطقة تعاني أصلاً، بل المدى الذي تدفع به الحسابات الآنية لكل من الأطراف المعنية (أنقرة، وحزب العمال الكردستاني والجهات المرتبطة به وتنظيم الدولة الإسلامية) وعن طيب خاطر إلى تلك الهاوية. إن تجنب التداعيات الخطيرة التي سيحدثها ذلك يتطلب تعديلات فورية تقوم بها الولايات المتحدة، اللاعب الوحيد الذي يتمتع بنفوذ كبير لدى أنقرة، من جهة، ومعسكر حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب، من جهة أخرى.

كي تزيد واشنطن من نفوذها لدى تلك الأطراف وتحفزها للإحجام عن التصعيد وتدفعها نحو طاولة المفاوضات، ينبغي عليها تغيير أولويتها من "إضعاف وتدمير" تنظيم الدولة الإسلامية واستبدالها بالهدف الأوسع المرتبط بذلك والمتمثل في منع المزيد من عدم الاستقرار (وفي الوقت نفسه الاستمرار بحربها ضد تنظيم الدولة الإسلامية)؛ وأن توضح بجلاء أن أفعال حزب العمال الكردستاني في تركيا ستؤثر في الكيفية التي ترى بها الولايات المتحدة علاقتها مع وحدات حماية الشعب الكردية في سورية؛ وأن تبعث بإشارة إلى أنقرة مفادها أن العودة إلى برنامج إصلاحي قائم على الحقوق وتمهيد الطريق نحو مباحثات جديدة مع حزب العمال الكردستاني ستمكّن الولايات المتحدة من تعزيز جهودها لمعالجة المخاوف الأمنية التركية ما وراء حدودها.

يبدو أن الأطراف الرئيسية في الحرب تتفق على شيء واحد وحسب يتمثل في أن تحقيق مصالحها يتم من خلال زيادة حدة القتال بدلاً من تخفيفها. وهذا ينطبق على جميع ساحات الصراع، كما يتضح من مقاربات أنقرة وحزب العمال الكردستاني في تركيا؛ وأنقرة ووحدات حماية الشعب الكردية في سورية، وتنظيم الدولة الإسلامية في سورية وتركيا على حد سواء.

III. نحو مزيد من التصعيد؟

آ. تركيا وحزب العمال الكردستاني

بعد تسعة أشهر من بداية جولة جديدة من العنف بين قوات الأمن التركية وحزب العمال الكردستاني أودت بحياة ما لا يقل عن 1,200 شخص وأدت إلى نزوح حوالي 400,000 شخص، يبدو أن كلا الطرفين يعتقدان بأن الحرب تسير لصالحهما.[1] تقدّر تركيا أن عملياتها الرامية لإخراج الميليشيات المرتبطة بحزب العمال الكردستاني من مواقعها الحضرية في جنوب شرق تركيا، مصحوبة بضرباتها الجوية ضد قواعد حزب العمال الكردستاني في سلسلة جبال قنديل شمال العراق، تضعف المنظمة عسكرياً بشكل كبير. كما يعتقد المسؤولون الأتراك بأن العنف في الجنوب الشرقي يقلّص الدعم الشعبي لحزب العمال الكردستاني في أوساط الأكراد المحليين، لأنه، وحسب تقديرهم، فإن بعض المتعاطفين مع المجموعة يلومونها على جرّهم إلى معركة مدمرة بعد الاستقرار النسبي الذي تحقق خلال توقف أعمال العنف بين آذار/مارس 2013 وتموز/يوليو 2015.

وهكذا فإن المسؤولين الأتراك يعتقدون بأن استمرار العمليات الأمنية والعسكرية تعزز سيطرة الدولة بالمقارنة مع حزب العمال الكردستاني، على عكس محادثات السلام المنهارة، التي يتهمون الحزب باستغلالها لتوسيع مواقعه العسكرية التي يستفيد منها الآن. ولذلك، فإن من غير المفاجئ أن تبدو الشروط المسبقة التي وضعتها أنقرة على العودة إلى المفاوضات تعجيزية. اقترح رئيس الوزراء أحمد داوود أوغلو مؤخراً أن يتخلى حزب العمال الكردستاني عن سلاحه أو أن يسحب جميع عناصره المسلحة قبل استئناف المحادثات؛ بل استخدم الرئيس رجب طيب أردوغان لهجة أقل تصالحية، مشيراً إلى أن مقاتلي حزب العمال الكردستاني ينبغي إما أن يستسلموا أو أن يتم "تحييدهم".[2]

تركيا، التي تعرضت لسلسلة من الهجمات الانتحارية منذ تموز/يوليو العام الماضي والتي أعلن تنظيم الدولة الإسلامية وفصيل يبدو مرتبطاً بحزب العمال الكردستاني المسؤولية عنها، تساوي بين حزب العمال الكردستاني وتنظيم الدولة الإسلامية بوصفهما منظمتين إرهابيتين. كما أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يضعان كلا المنظمتين على قائمة المنظمات الإرهابية. سعت حكومات العدالة والتنمية في تركيا لتطبيق سياسة إصلاحية حيال الحقوق للمساعدة في تخفيف حدة المظالم الكردية اعتباراً من عام 2005 وصاعداً، وكانت قبل عام فقط قد شرعت في مفاوضات متقطعة مع زعيم حزب العمال الكردستاني وحزبه. لقد تم تأجيل إصلاحات محورية مثل التعليم باللغة الأم واللامركزية، وتم اعتقال أعضاء في التنظيم الكردي

[1] حزب العمال الكردستاني، الذي أسسه عبد الله أوجلان عام 1978، ضم (كما ورد في تقرير لمجموعة الأزمات عام 2012) "خلطة مذهلة من الكيانات". بين عامي 2005 و2007، أنشأ منظمة جامعة سماها اتحاد الجماعات المحلية في كردستان، تضم المنظمات المرتبطة به في تركيا، وإيران، والعراق وسورية. اسم حزب العمال الكردستاني يشير تقنياً إلى الفرع التركي، لكنه من الناحية العملية يستخدم للإشارة إلى المنظمة العابرة للحدود الوطنية برمّتها (وهي الممارسة المتبناة في هذه الإحاطة). يضم الفرع السوري تقنياً عدة كيانات، أكثرها أهمية الكيان السياسي الرئيسي، حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، وجناحه العسكري وحدات حماية الشعب. رسمياً، يعمل حزب الاتحاد الديمقراطي PYD ووحدات حماية الشعب تحت قيادة أوجلان وبإلهام أيديولوجي منه (وهو المسجون في تركيا منذ عام 1999)، لكنه مستقل تنظيمياً. من الناحية العملية، فإن كوادر حزب العمال الكردستاني الكردية – السورية التي لديها سنوات من الخدمة في قنديل (قاعدة التنظيم في شمال العراق) يهيمنون على قيادة وحدات حماية الشعب وهم صناع القرار داخل "الإدارة الذاتية" التي أعلنوها، وهي المنظمة الأوسع التي أسسوها لحكم المناطق الواقعة تحت سيطرة الوحدات في تشرين الثاني/نوفمبر 2013. باختصار، في حين أن قادة حزب الاتحاد الديمقراطي PYD ووحدات حماية الشعب يتمتعون بدرجة من الاستقلال التكتيكي، فإن اندماج الهيكليات القيادية لحزب العمال الكردستاني، وحزب الاتحاد الديمقراطي PYD ووحدات حماية الشعب في المسائل الاستراتيجية والانضباط الصارم والالتزام الأيديولوجي بين الكوادر المدرّبة في قنديل، تشير إلى أنها ستستمر بالعمل كمنظمة واحدة متعددة الأوجه في المستقبل المنظور. في كل الأحوال، ولأن هذه الإحاطة تركز بشكل أساسي على الديناميكيات العسكرية، فإنها تستخدم وحدات حماية الشعب كاسم مختصر للإشارة إلى الفرع السوري الأوسع للمنظمة. مقابلات وملاحظات لمجموعة الأزمات، القامشلي، سورية، كانون الأول/ديسمبر 2015، آذار/مارس 2016؛ انظر أيضاً تقرير مجموعة الأزمات رقم 151، "الصعود الهش لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي،" 8 أيار/مايو 2014؛ و Europe Report N°219, *Turkey: The PKK and a Kurdish Settlement*, 11 September 2012؛ وأيضاً Alev Erhan and Aaron Stein, "Mapping 'the Kurds': an Interactive Chart", 15 March 2016, www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/mapping-the-kurds-an-interactive-chart#.

[2] "Turkish President Erdoğan rules out 'negotiation' with PKK", *Hurriyet Daily News*, 4 April 2016.

بسبب المطالبة بالحكم الذاتي، في حين اتُّهمت قوات الأمن في جنوب شرق تركيا بانتهاكات لحقوق الإنسان والعمل دون خوف من العقاب.

بالمقابل، فإن موقف أنقرة غير التسووي وجنوح أردوغان إلى العدوانية يعززان طموحات حزب العمال الكردستاني، حيث يعتقد أن ذلك يعزز وحدة قواعد الحزب ويقلل من رغبة الدول الغربية بمساعدة تركيا. وهكذا فإن حزب العمال الكردستاني لا يُظهر أية علامة على الرضوخ لمطالب أنقرة بل إنه في الواقع كخصمه، بات ينظر إلى الصراع على أنه يسير لمصلحته. تشير نقاشات مجموعة الأزمات في سورية مع الكوادر المدرّبة في جبال قنديل والتي تتمتع بسنوات من الخبرة في المنظمة الأوسع (والذين باتوا الآن مسؤولين كباراً في وحدات حماية الشعب وواجهاتها السياسية المختلفة) إلى أن حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب يعتبران اللحظة الراهنة فرصة تاريخية للدفع لتحقيق المصالح الكردية. ويبنون ذلك على نجاح وحدات حماية الشعب في فرض سيطرتها وترسيخ حكمها داخل مناطق تزداد اتساعاً في شمال سورية؛ والدعم والمديح الغربي اللذان اكتسبتهما من خلال محاربتها لتنظيم الدولة الإسلامية؛ وتراجع سلطة الدولة واتساع رقعة عدم الاستقرار في أجزاء أخرى من سورية.[3]

بناءً على ذلك التقييم، ليس من المفاجئ أن حزب العمال الكردستاني يبعث بإشارات تنطوي على نواياه غير التسووية. أحد كبار قادة حزب العمال الكردستاني في قنديل، جميل بك، قال لصحفي زائر مؤخراً:

> حتى وقت قريب كانت الحرب مع الجيش التركي تحدث في الجبال وحسب. ثم انتقلت إلى البلدات والمدن. الآن سيكون هناك قتال في كل مكان. ... في هذه اللحظة من الصراع، فإن أي شيء يؤمّر المقاتلون بتنفيذه سيكون مشروعاً. ... هدفنا الرئيسي الآن هو إسقاط أردوغان وحزب العدالة والتنمية [الحزب الحاكم في تركيا]. نريد إسقاطهما. ما لم يسقطا، فإن تركيا لا يمكن أن تكون ديمقراطية.[4]

عند سؤال أحد المقاتلين المدربين في قنديل، والذي أصبح الآن مسؤولاً كبيراً في سورية، عن الحرب في تركيا، قال: "سيتصاعد القتال في الربيع مع ذوبان الثلوج عن الجبال المحيطة بقنديل وتمكّن عدد أكبر من مقاتلي [حزب العمال الكردستاني] من الانضمام إلى المعارك في [جنوب شرق] تركيا. إما أن يكون ذلك كافياً لإعادة أردوغان إلى طاولة المفاوضات، أو أننا سنرى المعارك تتسع إلى مناطق أخرى داخل تركيا".[5]

ب. تركيا ووحدات حماية الشعب

إن نفس مفهوم الفرصة هذا هو الذي يشجع وحدات حماية الشعب على التصعيد بشكل انتقائي داخل سورية، كجزء من استراتيجية لتحقيق التوازن بين تقوية أوراقها السياسية والعسكرية من جهة والمحافظة على علاقات مفيدة مع الولايات المتحدة وروسيا من جهة أخرى. أولويتها الاستراتيجية الأولى، المتمثلة في السيطرة على شريط بطول 90 كم تقريباً بين جيبيها، عفرين، شمال غرب حلب، والمناطق التي تسيطر عليها شرق الفرات، يُنظر إليها من قبل أنقرة على أنها تهديد للمصالح التركية جنوب حدودها مع سورية، رغم أن معظم هذه الأراضي تخضع الآن لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، الذي يُعدّ عدواً مشتركاً. السيطرة على هذا الشريط ستخفف الضغط عن عفرين وتجعلها أقل عرضة لهجمات القوى التي تحيط بها حالياً: تركيا إلى الشمال الغربي منها، وفصائل المعارضة وتنظيم الدولة الإسلامية إلى الشرق، والقوات الموالية للنظام إلى الجنوب. كما ستجعل من الأراضي التي تسيطر عليها قوات حماية الشعب في سورية متصلة، ما يزيل عقبة رئيسية أمام إقامة الإقليم الفيدرالي الشمالي الذي تتصور قيامه وبشكل عام تحسين أوراقها على أي طاولة مفاوضات حول سورية في النهاية.

تركيا تعتبر مثل هذه الحصيلة النهائية غير مقبولة. تخشى أن المزيد من تمكين وزيادة قدرات وحدات حماية الشعب في سورية من شأنه أن يزيد من جرأة قوات حزب العمال الكردستاني في تركيا ويُمكّن قوات حماية الشعب من تقديم الدعم اللوجستي للحزب.[6] لقد بعثت بإشارات إلى أن أية جهود تبذل لربط عفرين بالمناطق

---

[3] لمراجعة شرح لدور الكوادر المدربة في جبال قنديل في سورية، انظر الحاشية 1 أعلاه.

[4] Anthony Lloyd, "Revenge will be ours, pledges Turkey's most wanted man", *The Times (London)*, 15 March 2016. جميل بك، أحد مؤسسي حزب العمال الكردستاني، جزء من لجنة تنفيذية تتكون من ثلاثة أعضاء.

[5] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القامشلي، آذار/مارس 2016.

[6] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أمني تركي رفيع، كانون الثاني/يناير 2016؛ وللمزيد حول ما يبدو من تقديم الدعم اللوجستي من المناطق التي تسيطر عليها قوات حماية الشعب في سورية لعمليات حزب العمال الكردستاني

التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب إلى الشرق سيعد اجتيازاً لـ "خط أحمر" يستدعي رداً عسكرياً. اتخذت وحدات حماية الشعب خطوة صغيرة في ذلك الاتجاه بالاستيلاء على بلدات تسيطر عليها المعارضة في حلب في شباط/فبراير 2016، إلاّ أن الولايات المتحدة حثتها على الامتناع عن المزيد من التقدم، وهي نصيحة تبدو وحدات حماية الشعب، حتى الآن على الأقل، ملتزمة بها.

أدوار الولايات المتحدة، وإلى درجة أقل روسيا، محورية هنا، حيث يبدو مسؤولو وحدات حماية الشعب أكثر اهتماماً بمدى التأثير الذي ستحدثه أي خطوة على الدعم الجيو-سياسي الذي يتلقونه من اهتمامهم بالتهديدات التركية بالتصعيد. من وجهة نظرهم، فإن الدعم الذي يتلقونه من واشنطن يحدث فرقاً يرقى إلى تغيير قواعد اللعبة؛ حيث أدى الدعم العسكري الأمريكي إلى عكس الزخم الذي حققه تنظيم الدولة الإسلامية في اللحظة التي بدا فيها أنه على وشك الاستيلاء على مدينة كوباني الكردية في أواخر عام 2014 ومكّن وحدات حماية الشعب من تعزيز سيطرتها وتوسيعها في جزء كبير من الشمال الشرقي في سورية. ويفكرون بأن زيادة مماثلة في الدعم السياسي الأمريكي سيكون له أثر كبير في حصولهم على ملاذ آمن لحزبهم ومقاتليهم في شمال سورية وبالتالي سيشكل خطوة محورية نحو هدفهم الأكبر المتمثل في الحكم الذاتي الكردي في سورية لامركزية، سواء في سياق تسوية سياسية أوسع أو بدون مثل تلك التسوية.

غير أن اعتراض واشنطن على مخططات وحدات حماية الشعب للأراضي الواقعة بين عفرين والفرات يتعارض مع الأولويات المباشرة للوحدات، وكذلك الأمر فيما يتعلق بدعم الولايات المتحدة لمجموعات المعارضة المسلحة حول حلب التي كثيراً ما تصطدم بها وحدات حماية الشعب.[7] لقد أفسح هذا مجالاً لموسكو، التي كانت علاقاتها مع تركيا خصامية منذ أن أسقطت تركيا طائرة روسية اتهمتها بانتهاك فضائها الجوي في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.[8] لقد استفادت موسكو من ذلك وطورت تعاونها مع القوات الكردية من خلال الضربات الجوية التي تساعد في التقدم المتقطع لوحدات حماية الشعب ضد مجموعات المعارضة المسلحة المدعومة من الولايات المتحدة وتركيا شمال حلب. طبقاً لمسؤولي وحدات حماية الشعب، فإنها طرحت احتمال زيادة دعمها العسكري لمساعدة وحدات حماية الشعب للاستيلاء على المزيد من الأراضي إلى الشرق.[9]

غير أن هؤلاء المسؤولين يصفون الدعم العسكري الحالي والدعم السياسي المتوقع من واشنطن على أنه أكثر قيمة مما يمكن لموسكو أن تقدمه. ونتيجة لذلك فإن وحدات حماية الشعب تهدف إلى تحقيق التوازن وذلك باستخدام مبادرات موسكو لتحقيق المزيد من النفوذ لدى واشنطن والاستفادة من الدعم الروسي حول حلب في معاركها ضد فصائل المعارضة المسلحة التي تفضل الولايات المتحدة أن تتحاشاها الوحدات، بينما تمتنع عن تجاوز أي خط أحمر سواء كان تركياً أو أمريكياً من شأنه أن يعرّض للخطر الدعم الدبلوماسي الذي تحظى به.[10]

في تركيا، انظر Katrin Kuntz, Onur Burçak Belli and Emin Oezmen, "Children of the PKK: the growing intensity of Turkey's civil war", *Der Spiegel*, 12 February 2016.

[7] للمزيد حول فصائل المعارضة المسلحة في حلب ودور الولايات المتحدة في دعمها، انظر تقرير مجموعة الأزمات رقم 155، "السيارات المفخخة والبراميل المتفجرة: حلب وحالة الحرب السورية،" 9 أيلول/سبتمبر 2014. للمزيد حول الصدامات بين وحدات حماية الشعب، وحلفائها وفصائل المعارضة المسلحة في حلب، انظر Sam Heller, "Are CIA-backed Syrian rebels really fighting Pentagon-backed Syrian rebels?", War on the Rocks, 28 March 2016.

[8] انظر "An alarming new escalation in the Syria war", Crisis Group In Pursuit of Peace Blog, 24 November 2015.

[9] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، القامشلي، آذار/مارس 2016.

[10] في حين أدت اتفاقية "وقف الأعمال العدائية" – التي تم التفاوض عليها بين واشنطن وموسكو والتي تم الالتزام بها جزئياً، مع انتهاكات يومية بارزة من قبل النظام ومجموعات المعارضة المسلحة غير الجهادية، من حدة العنف في معظم أنحاء سورية منذ 27 شباط/فبراير 2016، فإن الاشتباكات المتقطعة بين وحدات حماية الشعب (وحلفائها من قوات سورية الديمقراطية التي تهيمن عليها وحدات حماية الشعب) وفصائل المعارضة المسلحة في حلب ظلت نقطة اشتعال خطيرة. وأوشكت قوات وحدات حماية الشعب على قطع خط الإمداد الوحيد المتبقي إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة المسلحة في المدينة. لقد أدت نيران قناصة وحدات حماية الشعب على طول الطريق إلى سقوط ضحايا من المدنيين؛ وقد واجهت فصائل المعارضة قصفاً لا يميز بين مقاتلين ومدنيين على حي الشيخ مقصود الذي تسيطر عليه وحدات حماية الشعب، ما نتج عنه سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين، بما في ذلك ما ذكر عن مقتل 18 شخصاً في 6 نيسان/أبريل. انظر "Turkey | Syria: Flash Update – Eastern Aleppo City", UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 25 February 2016, eppo_update_feb._25.pdf; also 11111reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/final_al

يتسم ذلك التوازن بالحساسية والهشاشة. على هذه الجبهة كما في أماكن أخرى في هذا الصراع العابر للحدود، ثمة احتمال حقيقي أن تسيء وحدات حماية الشعب أو حزب العمال الكردستاني الحسابات ما سيتسبب في تصعيد تركي أو في حرق الجسور مع واشنطن أو كلا الأمرين معاً. في هذا السياق، فإن العلاقة بين حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب تستحق التأكيد؛ حيث تنظر تركيا إلى جهودهما بأنها متكاملة لوجستياً. وهذا يعني أن التصعيد في سورية يؤثر على تقييم أنقرة للتهديدات المحلية وأنها يمكن أن ترد في سورية على عمليات تشن ضدها في الداخل. رغم أن الدور الروسي في أجواء شمال سورية يقيد الخيارات العسكرية، فإنه لا يزال لدى أنقرة وسائل ممكنة للتصعيد ضد خصومها الأكراد، بما في ذلك من خلال القصف المدفعي على أهداف وحدات حماية الشعب والأراضي التي تسيطر عليها في مناطق مستقرة حالياً في الشمال الشرقي في سورية.

في انفتاحها على وحدات حماية الشعب، يبدو أن روسيا تحاول المزايدة على الولايات المتحدة للحصول على النفوذ؛ من حيث أن الضربات الجوية الروسية وعروض روسيا بتقديم دعم إضافي يشجع وحدات حماية الشعب على التصعيد ضد مجموعات المعارضة المسلحة المدعومة من قبل تركيا في حلب أو التقدم بين عفرين والفرات، فإن ذلك يخاطر في زيادة حدة العنف واتساع نطاقه. لكن بشكل عام، فإن شراكة موسكو مع واشنطن في تنفيذ "وقف الأعمال العدائية" (الذي قلص حدة العنف في جزء كبير من البلاد منذ 27 شباط/فبراير 2016) يبعث على الأمل بأن تلاقي المصالح بين القوتين الكبريين يمكن أن يسهم بوضع إطار لتسوية سياسية قابلة للحياة.[11]

في ذلك السياق، ثمة تقاطع واعد بين موقفي واشنطن وموسكو حيال وحدات حماية الشعب وواجهتها السياسية، حزب الاتحاد الديمقراطي. تتفق كلاهما على أن الحزب ينبغي في المحصلة أن يلعب دوراً محورياً في التوصل إلى تسوية تفاوضية في سورية (حتى الآن، تمنعه الاعتراضات التركية من المشاركة في محادثات جنيف)، وكلاهما ينظران إلى درجة من اللامركزية داخل حدود سورية الراهنة كوسيلة محتملة لتسوية المآزق السياسية والأمنية، في المناطق ذات الأغلبية الكردية وأماكن أخرى. إذا تحاشت موسكو وأنقرة اللجوء إلى سياسات حافة الهاوية، يمكن لواشنطن إقناع أنقرة بتعديل مقاربتها لمخاوفها الأمنية وراء الحدود كما تتم مناقشته أدناه، وسيثبت أن البناء على الأرضية السياسية المشتركة سيكون أمراً قيماً.

ج. عامل تنظيم الدولة الإسلامية

لتنظيم الدولة الإسلامية مصلحة واضحة في تصاعد الصراع بين تركيا، (من جهة) وحزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب (من جهة أخرى) وفي عدم الاستقرار في المنطقة بشكل عام. كما أنه أظهر قدرة على مفاقمة الأمرين، وذلك بإثارة التصعيد بين حزب العمال الكردستاني وأنقرة والقيام بهجمات كبيرة في تركيا.

للتنظيم مصالح متعددة لفعل ذلك. وحدات حماية الشعب وتركيا مشاركان فعالان في الحرب ضده (الأولى مباشرة في ميدان المعركة، والثانية من خلال نيران المدفعية التي تطلق دعماً لمجموعات المعارضة المسلحة المتحالفة معها وتمكين شن ضربات جوية أمريكية من الأراضي التركية). ومن حيث أنهما يركزان على بعضهما بعضاً، فإنهما يصرفان موارد كان يمكن أن تستخدم ضد تنظيم الدولة ويتجنبان التعاون (ولو بشكل غير مباشر) ضده: وهذه ميزة هامة، حيث إن التعاون بين مجموعات المعارضة المسلحة المتحالفة مع تركيا، وقوات حماية الشعب، والقوات العربية المتحالفة مع وحدات حماية الشعب من شأنه أن يوفر أفضل احتمال لإخراج تنظيم الدولة الإسلامية من الأراضي الواقعة بين عفرين ونهر الفرات. كما ينظر تنظيم الدولة الإسلامية إلى الاضطرابات وتراجع السلطات المركزية في العالم الإسلامي بشكل عام بوصفها فرصة لتوسيع وتعميق وجوده. ولديه من الأسباب ما يدفعه لجعل ذلك أولوية له في تركيا؛ حيث القرب الجغرافي والروابط اللوجستية مع الأراضي التي يسيطر عليها في سورية؛ ووجود شبكة من العناصر المقاتلة هناك (بما في ذلك الأعضاء الأتراك في تنظيم الدولة الإسلامية)؛ واحتمال تقويض سلطة أردوغان وحكومة العدالة والتنمية، التي تعد سياساتها البراغماتية المستلهمة من المبادئ الإسلامية (مهما كانت نواقصها) بديلاً يحظى بشعبية أكبر من تنظيم الدولة الإسلامية أو السلفية الجهادية.

تشير هذه العوامل إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية قد يسعى إلى مزيد من التوسع وقد يصعد من هجماته في تركيا. وقد يستمر في هجمات يبدو أنها تهدف إلى تقويض الاقتصاد، مثل التفجير الذي وقع في 12 كانون

"18 dead in Syrian rebel shelling on Kurdish area: monitor", Agence France-Presse, 6 April 2016.

[11] انظر إحاطة مجموعة الأزمات رقم 47، "خيار روسيا في سورية،" 29 آذار/مارس 2016.

الثاني/يناير 2016 قرب مناطق الجذب السياحي في وسط اسطنبول وتفجير 19 آذار/مارس 2016 في أكثر شوارع التسوق ازدحاماً في المدينة. كما يمكن أن يقوم بهجمات تهدف إلى مفاقمة الاستقطاب وذلك بزيادة التوترات على أساس خطوط التصدع العرقية (بين الأتراك والأكراد) والطائفية (بين السنة والعلويين) والثقافية – وهو تكتيك استخدمه سلف التنظيم في العراق – وبالتالي التسبب باندلاع عنف مميت. دفعت تفجيرات تنظيم الدولة الإسلامية في مدينة سروج في العام الماضي أصلاً إلى القتال بين حزب العمال الكردستاني وتركيا، رغم أنه من غير الواضح أن ذلك حدث بناءً على مخطط مسبق،[12] فإن المزيد من الهجمات يمكن أن تؤدي إلى المزيد من التصعيد، حيث يرى تنظيم الدولة الإسلامية أنه في موقع يمكنه من استغلال الفوضى الناشئة.[13]

IV. خطر الإفراط في التفاؤل

إذا اتّبع كل من هؤلاء اللاعبين – تركيا، وحزب العمال الكردستاني، ووحدات حماية الشعب وتنظيم الدولة الإسلامية – ببساطة ما يبدو أصلاً أنه يميل لفعله، من المرجح أن تتصاعد حدة العنف على جبهات عدة. سيترتب على ذلك عدد أكبر من الضحايا المدنيين، ودمار أكبر في المناطق الكردية في جنوب شرق تركيا، وضربة كبيرة للاقتصاد التركي، وربما، عدم الاستقرار في مناطق في غرب تركيا وشمال شرق سورية نجت حتى الآن (غالباً) من الصراع المسلح المباشر.

هناك العديد من الأسباب التي تدعو إلى التشكك بتقييمات أنقرة وحزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب للتفاؤل حيال التصعيد. من المرجح أن يؤدي التصعيد إلى تعزيز الدعم لكل من هؤلاء اللاعبين لدى قواعده بدلاً من تقويض الدعم الذي يحظى به خصومه لدى قواعده؛ ومن المرجح أن الآمال بأن اتساع رقعة العنف ستدفع المتعاطفين مع حزب العمال الكردستاني للتحول ضده أو أن ذلك سيضعف من هيمنة أردوغان السياسية ستكون دون جدوى. سيوفر ذلك فرصاً لعدوهم المشترك، المتمثل بتنظيم الدولة الإسلامية، الذي أثبت كفاءته في استغلال عدم الاستقرار.

وهنا يكمن التحدي بالنسبة للأطراف الخارجية: المسؤولون الأتراك، ومسؤولو حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب جميعهم يعتقدون بأن اتساع رقعة العنف يمكن أن يؤدي إلى تحسّن حظوظ طرفهم، على الأقل على المدى المتوسط. إن تصاعد العواطف القومية بين شريحة من السكان الأتراك – نتيجة تصاعد الصراع مع حزب العمال الكردستاني – من شأنه أن يعزز من قدرة أردوغان على وضع دستور جديد يقوي موقع الرئاسة. وفي نفس السياق، وبالنظر إلى المدى الذي استفادت به وحدات حماية الشعب من انهيار السلطة المركزية في سورية، من غير المفاجئ أن البعض داخل الهيكلية القيادية الأوسع للمنظمة يعتبر انعدام الاستقرار في تركيا مفيداً له. مسؤول رفيع في سورية تدرب في قنديل عبّر عن ذلك قائلاً:

> أعتقد أن مستقبل تركيا سيكون كما تبدو سورية اليوم، باستثناء أن [الحرب الأهلية] ستكون أكبر، وأكثر حدة. يمكن أن تكون الحرب بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، أو بين تركيا وتنظيم الدولة الإسلامية، أو كليهما معاً. هناك، كما في أماكن أخرى من المنطقة، إذا لم تعطِ الحكومة حقوقاً كاملة للأقليات ولم تسمح لها بإدارة شؤونها، سيكون هناك ثورة أوسع. كما في سورية، فإن ذلك سيكون لمصلحة الأكراد.[14]

طالما ظلت أنقرة، وحزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب تفضل التصعيد على تقديم التنازلات، فإن الآمال بإمكانية تحاشي المزيد من التصعيد تعتمد على اللاعب الوحيد الذي يتمتع بعلاقات إيجابية ونفوذ محتمل كبير على الجميع، وهو الولايات المتحدة.

---

[12] كانت ديناميكيات العلاقة بين حزب العمال الكردستاني وتركيا تتوجه نحو التصعيد خلال ربيع ومطلع صيف عام 2015، إلاّ أن هجوم تنظيم الدولة الإسلامية شكل، ربما دون قصد، الشرارة التي أشعلت برميل البارود. حمّل حزب العمال الكردستاني المسؤولية لأنقرة عن تفجير 20 تموز/يوليو 2015 الذي قام به تنظيم الدولة الإسلامية والذي استهدف نشطاء أكراد في شروق، وردّ بعد يومين معلناً مسؤوليته عن مقتل رجلي شرطة تركيين. رد الجيش التركي ضد منشآت حزب العمال الكردستاني في قنديل، ما نجم عنه انهيار عملية وقف إطلاق النار بحكم الأمر الواقع، حيث صعّد المقاتلون المرتبطون بحزب العمال الكردستاني من هجماتهم داخل تركيا بالمقابل.

[13] التقرير الخاص لمجموعة الأزمات رقم 1، "استغلال الفوضى: القاعدة والدولة الإسلامية،" 14 آذار/مارس 2016.

[14] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القامشلي، آذار/مارس 2016.

لا تُحسد واشنطن على مهمتها إذ إن المفاضلات التي تواجهها كبيرة. لقد ترتب عليها تحقيق التوازن في أجندتها المتمثلة في "إضعاف وتدمير" تنظيم الدولة الإسلامية مقابل الديناميكيات التي تهدد بمزيد من زعزعة استقرار المنطقة – وهي حصيلة من شأنها أن توفر فرصاً جديدة لتنظيم الدولة الإسلامية والمجموعات العنيفة الأخرى. قد تتمثل النقطة الأكثر بروزاً في العلاقة بين حزب العمال الكردستاني–وحدات حماية الشعب– وتركيا. نظراً إلى أن وحدات حماية الشعب شريك لا غنى عنه في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية، فإن واشنطن غضت النظر عن صلاتها غير الملائمة. من غير المفاجئ أن ينكر مسؤولو وحدات حماية الشعب أية اتهامات تركية بأنها تدعم لوجستياً حزب العمال الكردستاني، إلاّ أن إنكار الولايات المتحدة العلني لهذه الصلات، رغم وجود أدلة طاغية، مصحوبة بتعميق الدعم العسكري، أبرز انعدام ثقة أنقرة بواشنطن ورفع سقف تطلعات وحدات حماية الشعب.[15] التوترات بين تركيا والولايات المتحدة مكلفة، حيث إن تحسين التعاون شرط أساسي لتحقيق المكاسب المستدامة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في جزء كبير من شمال شرق سورية. إلاّ أن المطامح القصوى لوحدات حماية الشعب قد تثبت أنها أكثر خطورة.

إن التعامل مع وحدات حماية الشعب على أنها مستقلة عن حزب العمال الكردستاني شجع الوحدات على الاعتقاد بأن باستطاعتها تحقيق هدفها المزدوج المتمثل في الحصول على الدعم العسكري الأمريكي والدعم السياسي حتى مع تصعيد حزب العمال الكردستاني في تركيا. ولذلك فإن التنظيم الأوسع، يرى مجالاً للاستفادة من فرصة أكبر – اضطراب من شأنه أن يقوض السلطة المركزية في تركيا ويعيد ترتيب النظام الإقليمي لصالح الأكراد – دون تعريض انجازات وحدات حماية الشعب في سورية للخطر، بل الدفع بهذه الانجازات قُدماً. يبدو أن هذا التقييم يسيء تفسير موقف واشنطن، إلاّ أن الرسائل المختلطة من الإدارة الأمريكية شجعت مثل تلك القراءة الخاطئة.

سيتطلب تحاشي التصعيد الخطير الذي سيترتب على المسار الراهن للصراع جهوداً أمريكية لتغيير الحسابات لدى أنقرة وداخل معسكر حزب العمال الكردستاني – ووحدات حماية الشعب فيما يتعلق بتوازن التكاليف والمكاسب الذي سينتج عن التحول نحو مسار سياسي بين أنقرة وحزب العمال الكردستاني مقارنة بتكاليف ومكاسب الوضع الراهن. من شأن تعديلين على سياسة واشنطن أن يفتحا مساراً لتحقيق ذلك: أولاً، نقل التأكيد من محاربة تنظيم الدولة الإسلامية إلى الهدف الأوسع المتمثل في تحاشي المزيد من عدم الاستقرار الذي يستفيد منه تنظيم الدولة الإسلامية؛ وثانياً، إرسال رسائل ثابتة وغير غامضة إلى حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب – اللذان ينبغي أن تعترف بوحدتهما، أو على الأقل احتمال وجود تعاون وتنسيق وثيقين بينهما – توضح أن واشنطن ستقف إلى جانب شريكتها في الناتو وحليفتها الاستراتيجية طالما استمر حزب العمال الكردستاني في الصراع المسلح ضدها.

سيكون لذلك تكاليف، خصوصاً فيما يتعلق بتقييد قدرة الولايات المتحدة على العمل مع وحدات حماية الشعب، التي تشكل حليفاً قوياً ضد تنظيم الدولة الإسلامية، لكن مزاياه ستكون مهمة بالنسبة لاستقرار المنطقة.[16] بداية، يمكنها أن تعزز نفوذها لدى الطرفين. إن إرسالها إشارات إلى وحدات حماية الشعب بأن واشنطن تعطي الأولوية للاستقرار الإقليمي على المكاسب الفورية ضد تنظيم الدولة الإسلامية من شأنه أن يشجع الوحدات على ألاّ تسلّم بالحصول على مساعدة داعمها المفضل؛ وسيمنح ذلك المزيد من النفوذ لواشنطن، حيث إن وحدات حماية الشعب تعتبر الولايات المتحدة محورية في ضمان دورها السياسي بعيد المدى في سورية. كما أن ذلك سيبعث برسالة مهمة لأنقرة مفادها أن واشنطن مستعدة لأخذ مخاوفها الأمنية عبر الحدود بجدية. لكن ينبغي على الولايات المتحدة أن تربط تلك الرسالة بإشارة قوية مفادها أن قدرتها على فعل ذلك بفعالية تعتمد على إطلاق أنقرة لمبادرة ذات معنى بالعودة إلى المفاوضات.

---

[15] على حد تعبير المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية مارك تونر في 22 شباط/فبراير 2016، "ما قلناه، وقد قلنا ذلك أيضاً الأسبوع الماضي وسياستنا لم تتغير، هو أننا نعتقد أن وحدات حماية الشعب لا علاقة لها بحزب العمال الكردستاني". www.state.gov/r/pa/prs/dpb/2016/02/ 253123.htm. لمراجعة ملخص للأدلة المتوافرة للجمهور، انظر Sam Heller, "PKK Links, Nusra Parallels Make Syrian Kurds a Troubling U.S. Partner", *World Politics Review*, 14 March 2016.

[16] لقد جادلت مجموعة الأزمات بوجوب إبطاء العمليات العسكرية للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية للسماح للتحضيرات السياسية لليوم التالي باللحاق بالعمليات العسكرية. تقرير مجموعة الأزمات، "استغلال الفوضى،" مرجع سابق.

V. الخلاصة

يبدو أن المقاربات الراهنة لتركيا، وحزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب تترتب عليها مخاطر أعلى واحتمالات أقل بتحقيق المكاسب مما يبدو من تقديرات مسؤوليها، إضافة إلى تكاليف محتملة خطيرة على المدنيين. سيكون من الأفضل لكل من هذه الأطراف الامتناع عن المزيد من التصعيد وإفساح المجال لاستئناف المحادثات. الولايات المتحدة، التي تتمتع بنفوذ كبير وفريد وعلاقات عمل مع كلا الجانبين، ولو من خلال وحدات حماية الشعب، وليس من خلال قادة حزب العمال الكردستاني في قنديل، لها مصلحة واضحة في دفعهما نحو ذلك المسار. من شأن القيام بذلك فتح مجالات جديدة للتنسيق ضد تنظيم الدولة الإسلامية، وربما الأكثر أهمية من ذلك، تقليص خطر المزيد من انعدام الاستقرار.

في المحصلة، ينبغي للحل الدائم أن يشمل وضع حد للأعمال العدائية بين حزب العمال الكردستاني وتركيا، وإجراء إصلاحات دستورية تضمن حقوقاً ديمقراطية كاملة للسكان الأكراد في تركيا والتوصل إلى تسوية تفاوضية للحرب السورية الأوسع، بما في ذلك نوع من الترتيبات السياسية والأمنية اللامركزية. يمكن للتقدم على هذه الطرقات الطويلة أن يبدأ بخطوات فورية:

- ينبغي على حزب العمال الكردستاني وتركيا الإحجام عن المزيد من التصعيد وإعادة فتح قنوات التواصل، بهدوء إذا كان ذلك ضرورياً. في الحد الأدنى، على الطرفين الإحجام عن تصعيد حدة العنف. على حزب العمال الكردستاني ألاّ يوسع عملياته في الجنوب الشرقي، وألاّ يعلن قيام حكم ذاتي أو يشن الهجمات في أماكن أخرى، بما في ذلك التفجيرات في المدن الغربية. من شأن ذلك أن يلغي حاجة تركيا لإعلان حالات حظر تجول إضافية في المناطق الكردية؛ كما ينبغي على أنقرة الاحجام عن التصعيد في سورية أو المناطق التركية التي تخضع أصلاً لحظر التجول في تركيا وأن تتخذ تدابير إضافية لضمان الحماية الإنسانية وإيصال الإمدادات للمدنيين.[17] وبالتزامن، ينبغي أن تعيد بهدوء فتح قنوات التواصل مع عبد الله أوجلان، الذي ورغم سجنه فإنه يحتفظ بنفوذ حاسم داخل منظمة حزب العمال الكردستاني العابرة للحدود. حالما تبدأ تركيا اتصالاتها، ينبغي عليها أيضاً أن تساعد في استئناف الاتصالات بين أوجلان، وقنديل وممثلي حزب الشعوب الديمقراطي (الحزب السياسي الكردي القانوني للحركة) والذي سيكون ضرورياً إذا كان لأوجلان أن يدفع المنظمة إلى العودة إلى المسار السياسي.
- ينبغي أن تستخدم الولايات المتحدة نفوذها في صياغة التوقعات، والحد من الغرور ومعالجة المخاوف لدى الطرفين. على الأقل بشكل غير معلن، ينبغي أن توحد وتوضح رسالتها، التي لم تُفهم دائماً من قبل العديد من اللاعبين في الميدان (جزئياً لأنها لم تكن متسقة)، ومفادها: بصرف النظر عن كيفية تصوير حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب للعلاقة بينهما، فإن الولايات المتحدة ستحمّل الطرفين المسؤولية عن أفعال أي منهما على جانبي الحدود السورية – التركية. إن إحجام الولايات المتحدة عن التوكيد العلني لوحدة الطرفين أمر مفهوم في ضوء القيود الداخلية التي تعاني منها، حيث إن ربط وحدات حماية الشعب بمجموعة موضوعة على قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية يعني خسارة شريك مهم في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية. إلاّ أن البهلوانيات السياسية التي يترتب على الولايات المتحدة استخدامها داخلياً لها تبعات في مجال السياسات في شمال سورية وفي تركيا، حيث لا يزال كثيرون يأملون – وآخرون يخشون – أن الولايات المتحدة ستستثمر بشكل أعمق وأعمق في تحالفها مع وحدات حماية الشعب، رغم علاقاتها بحزب العمال الكردستاني، مما سيمكن الطرفين من تحقيق أهدافهما دون تقديم التنازلات الضرورية.
- على الولايات المتحدة أن تؤكد التزامها بأمن الحدود التركية، بما في ذلك مبدأ عدم جواز استخدام الأراضي التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب في دعم النشاط المسلح لحزب العمال الكردستاني داخل تركيا. كما ينبغي أن تؤكد لوحدات حماية الشعب أنها، وحلفاءها داخل قوات سورية الديمقراطية التي تهيمن عليها وحدات حماية الشعب، ينبغي أن تتحاشى المزيد من المواجهات مع مجموعات المعارضة المسلحة المدعومة من تركيا والمناهضة لتنظيم الدولة

[17] للمزيد حول حالات حظر التجول وتوصيات مجموعة الأزمات في هذا الصدد، انظر Crisis Group Europe Briefing N°80, *The Human Cost of the PKK Conflict in Turkey: The Case of Sur*, 17 March 2016.

الإسلامية في حلب وأن تمتنع عن أي تقدم غرب الفرات إلى أن يتم التوصل إلى إطارمتفق عليه مع تركيا ومجموعات المعارضة المتحالفة معها للاستيلاء على تلك المنطقة وإدارتها (انظر أدناه). وفي الوقت نفسه على الولايات المتحدة أن تعيد التأكيد على دعمها لدور وحدات حماية الشعب وواجهتها السياسية، حزب الاتحاد الديمقراطي، داخل سورية موحدة وتعددية.

- على تركيا صياغة أجندة إصلاحية ملموسة لمعالجة المطالب الكردية حول الحقوق وتمكين قيام مناظرة علنية حول القضايا الإشكالية مثل اللامركزية، بحيث تتم استعادة الثقة بقابلية الحلول السياسية للحياة في أوساط القواعد الداعمة للحركة الكردية في تركيا.

يمكن أن يكون لهذه الخطوات، الحيوية لأمن المنطقة على المدى القصير، فوائد بعيدة المدى. رغم جسامة التحديات، فإن تحقيق الاستقرار في منطقة الحدود السورية – التركية من شأنه في المحصلة أن يساعد اللاعبين الرئيسيين على شن حملة أكثر فعالية ضد تنظيم الدولة الإسلامية. جميع هؤلاء اللاعبين متفقون على أنه في المحصلة ينبغي إخراج تنظيم الدولة الإسلامية من المناطق الواقعة بين مارع (شرق عفرين) والفرات، لكن في الوقت الراهن فإن تقسيماً تعاونياً للعمل – بين وحدات حماية الشعب/قوات سورية الديمقراطية، ومجموعات المعارضة المدعومة من تركيا، وتركيا والولايات المتحدة – مستحيل، حيث إن كلاً منها، ربما باستثناء الولايات المتحدة، في الوقت الراهن أكثر خوفاً من شركائه المحتملين من خوفه من تنظيم الدولة الإسلامية. يمكن لتحالف أن يتعزز فقط إذا بات كل طرف يعتقد بأن مصالحه الأوسع ستتحقق على الأرجح في اليوم التالي لإخراج تنظيم الدولة من تلك المنطقة. يمكن لذلك أن يشمل ترتيبات لإقامة ممر يضمن مرور وحدات حماية الشعب بين عفرين والمناطق التي تسيطر عليها الوحدات شرق الفرات، بينما تعطي السيطرة على الأراضي المحيطة لخليط من المجموعات المدعومة من تركيا (التي يمكن أن تسيطر على الحدود مع تركيا) ومكوّنات قوات سورية الديمقراطية المتحالفة مع وحدات حماية الشعب (التي يمكن أن تؤمن ممر النقل لوحدات حماية الشعب).

من شأن مثل هذا الاتفاق أن يوجه ضربة قوية لتنظيم الدولة الإسلامية وأن يؤسس نموذجاً لترتيبات تعود بالفائدة على الجميع في أجزاء حساسة ومتنازع عليها في شمال سورية. إلاّ أن ذلك لن يحدث ما لم تقم وحدات حماية الشعب، وحزب العمال الكردستاني وتركية، وبمساعدة من الولايات المتحدة، بتعديل مسارها أولاً لتحقيق الاستقرار في علاقاتها.

اسطنبول/القامشلي/بروكسل، 8 نيسان/أبريل 2016

آلملحق آ. خريطة سورية

الملحق ب: حول مجموعة الأزمات الدولية

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 125 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني وحشد الدعم وممارسة الإقناع على المستويات العليا من أجل منع وتسوية النزاعات الخطيرة.

تقوم مقاربة مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني. حيث تعمل فرق من الباحثين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث صراع عنيف. وبناء على المعلومات والتقييمات المستقاة من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صناع القرار الدوليين. كما تقوم مجموعة الأزمات بنشر *كرايسيس ووتش* وهي نشرة شهرية من اثنتي عشرة صفحة تقدم آخر المعلومات بأسلوب موجز حول وضع جميع حالات النزاع الأهم أو المتوقعة في العالم.

يتم توزيع تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات بشكل واسع عبر البريد الإلكتروني، وتتوافر في نفس الوقت على موقعها على الإنترنت:www.crisisgroup.org. تعمل مجموعة الأزمات بشكل وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر على الحكومات، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها حول الأزمات وحشد التأييد لتوصياتها بشأن السياسات.

إن مجلس أمناء مجموعة الأزمات – الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام – يعمل بشكل مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صناع السياسات في سائر أنحاء العالم. يرأس مجموعة الأزمات النائب السابق للأمين العام للأمم المتحدة والمدير الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مارك مالوخ – براون، وعميد كلية باريس للشؤون الدولية، غسان سلامة.

رئيس مجموعة الأزمات ومديرها التنفيذي، جان – ماري غيهينو، استلم منصبه في 1 أيلول/سبتمبر 2014. عمل السيد غيهينو نائباً للأمين العام للأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام بين عامي 2000 و2008، وأحد نائبي نائباً المبعوث الخاص للأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سورية. ترك هذا المنصب ليرأس اللجنة التي أعدت الكتاب الأبيض حول الدفاع والأمن الوطني الفرنسي عام 2013.

يوجد المقر الرئيسي لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، كما أن لها مكاتب في 26 موقعاً هي: بغداد/السليمانية، وبانكوك، وبكين، وبيروت، وبيشكيك، وبوغوتا، والقاهرة، وداكار، ودبي، ومدينة غزة، وإسلام أباد، واسطنبول، والقدس، وجوهانسبيرغ، وكابول، ولندن، ومكسيكو سيتي، وموسكو، ونيروبي، ونيويورك، وسيؤول، وتورونتو، وطرابلس، وتونس، وواشنطن دي سي. وتغطي مجموعة الأزمات حالياً حوالي 70 منطقة لنزاع قائم أو محتمل الوقوع في أربع قارات. ويشمل ذلك في أفريقيا بوركينا فاسو، وبوروندي، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإريتريا، وإثيوبيا، وغينيا، وغينيا-بيساو، وكينيا، وليبيريا، ومدغشقر، ونيجيريا، وسيراليون، والصومال، وجنوب السودان، والسودان، وأوغندا، وزمبابوي. كما يشمل في آسيا أفغانستان، وإندونيسيا، وكشمير، وكازاخستان، وقرغيزيا، وماليزيا، وميانمار، ونيبال، وكوريا الشمالية، والباكستان، والفلبين، وسيريلانكا، ومضيق تايوان، وطاجيكستان، وتايلاند، وتيمور الشرقية، وتركمانستان وأوزبكستان. أما في أوربا فيشمل أرمينيا، وأذربيجان، والبوسنة والهرسك، وقبرص، وجورجيا، وكوسوفو، ومقدونيا، وشمال القوقاز، وصربيا، وتركيا. بينما يشمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كلاً من الجزائر، والبحرين، ومصر، وإيران، والعراق، وإسرائيل-فلسطين، والأردن، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وسورية، وتونس، والصحراء الغربية، واليمن. ويشمل في أميركا اللاتينية والكاريبي كلاً من كولومبيا، وغواتيمالا، والمكسيك، وفنزويلا.

هذا العام تتلقى مجموعة الأزمات دعماً مالياً مع طيف واسع من الحكومات والصناديق والمتبرعين الأفراد. تقيم مجموعة الأزمات علاقات مع الدوائر والهيئات الحكومية التالية: أستراليا (الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية)، النمسا (الوكالة النمساوية للتنمية، كندا (غلوبال أفيرز كندا)، الدنمارك (ووزارة الخارجية الدنماركية)، الاتحاد الأوروبي (أداة الإسهام في الاستقرار والسلام)، فرنسا (ووزارة الخارجية الفرنسية)، ألمانيا (وزارة الخارجية الاتحادية)، اليابان (وزارة الشؤون الخارجية)، إيرلندة (مؤسسة المساعدات الأيرلندية)، إمارة ليختنشتاين، اللوكسمبورغ (وزارة الخارجية)، هولندا (وزارة الشؤون الخارجية)، نيوزيلندا (وزارة الشؤون الخارجية والتجارة)، النرويج (وزارة الشؤون الخارجية)، السويد (وزارة الشؤون الخارجية)، سويسرا (وزارة الشؤون الخارجية الاتحادية)، والولايات المتحدة (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية).

ترتبط مجموعة الأزمات بعلاقات مع المؤسسات التالية: مؤسسة أديسيوم، ومؤسسة كارنيغي في نيويورك، وغلوبال دايالاوغ، ومؤسسة هنري لوس، وهيومانيتي يونايتد، ومؤسسة جون دي وكاثرين تي ماكارثر، ومؤسسات جمعية أوبن سوسيتي، ومبادرة أوبن سوسيتي لغرب أفريقيا، وصندوق بلوشيرز، ومؤسسة روبرت بوش ستيفنونغ، وصندوق روكفيلير براذرز، ومؤسسة تينكر. كما أن مجموعة الأزمات ممتنة لتعاونها مع مؤسسة كوربر.

نيسان/أبريل 2016

International Crisis Group
WORKING TO PREVENT CONFLICT WORLDWIDE

International Crisis Group
Headquarters
Avenue Louise 149
1050 Brussels, Belgium
Tel: +32 2 502 90 38
Fax: +32 2 502 50 38
brussels@crisisgroup.org

New York Office
newyork@crisisgroup.org

Washington Office
washington@crisisgroup.org

London Office
london@crisisgroup.org

Moscow Office
moscow@crisisgroup.org

Regional Offices and Field Representation
Crisis Group also operates out of over 25 locations in Africa, Asia, Europe, the Middle East and Latin America.

See www.crisisgroup.org for details